**الجمهورية العربية السورية**

المركز الدولي للحقوق والحريات الدولي للحقوق والحريات

**INTERNATINAL CENTER FR RIGHTS & FREEDMS ، ICRF**

تقرير مفصل عن أعداد الضحايا والأسرى في السويداء، جنوب سوريا:

# تحليل الانتماءات والبيانات المتاحة

**تاريخ الإصدار:** 20 يوليو 2025

**الفترة المشمولة بالتوثيق** [13 يوليو 2025 ، 16:00 – 19 يوليو 2025، 16:00]

**إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**

**الموقع الرسمي:** www.icrights.rg

[ التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

## أولا – الملخص التنفيذي

تشهد محافظة السويداء، الواقعة في جنوب سوريا، تصاعداً حاداً في العنف، لا سيما خلال اشتباكات يوليو/تموز 2025، مما أسفر عن خسائر بشرية فادحة. يُظهر هذا التقرير أن الأرقام الإجمالية للضحايا تتراوح بين مئات القتلى، مع تباينات كبيرة في الإحصائيات المقدمة من مصادر مختلفة مثل المرصد السوري لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان ووزارة الداخلية السورية. هذه التباينات لا تعكس مجرد اختلافات إحصائية، بل تشير إلى التحديات الجوهرية في جمع البيانات الدقيقة في مناطق النزاع النشطة، بالإضافة إلى احتمالية وجود تحيزات في التقارير أو محاولات للتحكم في السرد.

تُظهر البيانات المتاحة أن الصراع في السويداء يتسم بتعقيد كبير، حيث تتشابك التوترات الطائفية المتجذرة بين الدروز وقبائل البدو مع تدخل القوى الأمنية السورية، التي يُفيد بأنها اشتبكت مع ميليشيات الدروز وفي بعض الحالات هاجمت المدنيين. كما أدى التدخل الإسرائيلي، الذي أعلن عن هدفه حماية الدروز، إلى تعقيد المشهد الإقليمي. هذا التفاعل المعقد بين العوامل المحلية والإقليمية يشير إلى أن العنف ليس مجرد قضية داخلية، بل هو نتيجة لتداخل المظالم المحلية، وصراع الحكومة السورية الجديدة من أجل السيطرة، والمصالح الاستراتيجية الإقليمية الأوسع.

فيما يتعلق بوضع الأسرى، فإن البيانات المحددة حول أعدادهم في اشتباكات يوليو/تموز 2025 شحيحة، وتقتصر على الإشارة إلى عمليات خطف متبادلة وتبادل للرهائن. ومع ذلك، فإن هذا النقص في البيانات المحددة لا يخفي حقيقة الأزمة الأوسع والأكثر منهجية للاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري التي تعاني منها سوريا منذ سنوات. إن الأفراد المحتجزين في سياق السويداء يواجهون مخاطر جسيمة من سوء المعاملة أو التعذيب أو حتى الموت في الحجز، مما يعكس أزمة حقوق إنسان أعمق تتجاوز أعداد الضحايا المباشرة.

## ثانيا – السياق الجغرافي والاجتماعي لمحافظة السويداء

تُعد محافظة السويداء، الواقعة في جنوب سوريا، منطقة ذات أغلبية درزية. يمثل الدروز طائفة دينية موحدة ومميزة، ويقيم أكثر من نصف أتباعها المقدر عددهم بمليون نسمة حول العالم في سوريا. تاريخياً، حافظت السويداء على درجة من الحكم الذاتي وتمكنت إلى حد كبير من البقاء بمنأى عن الصراع المدمر الذي اجتاح

معظم أنحاء سوريا منذ عام.2011

ومع ذلك، استمرت التوترات الكامنة، لا سيما فيما يتعلق بمقاومة الطائفة الدرزية التاريخية للتجنيد العسكري في الجيش السوري وتركيزها على الدفاع الذاتي المحلي من خلال ميليشيات مثل "رجال الكرامة". هذا الوضع الفريد غالبًا ما وضعهم في خلاف مع سيطرة الحكومة المركزية وشكل الديناميكيات الداخلية للمحافظة. إن وضع السويداء المميز كمنطقة ذات أغلبية درزية وحكمها الذاتي شبه التاريخي يعني أن النزاعات في هذه المنطقة لا تتعلق فقط بالسيطرة الحكومية المركزية، بل تتشابك بعمق مع الديناميكيات الطائفية المعقدة وتركيز المجتمع طويل الأمد على الدفاع عن النفس. يخلق هذا التوتر الكامن مساحة متنازع عليها يمكن استغلالها بسهولة من قبل مختلف الجهات الفاعلة، بما في ذلك القبائل البدوية المتنافسة وحتى الحكومة السورية نفسها، مما يؤدي إلى تصعيد سريع للمظالم المحلية إلى صراعات أوسع يمكن أن تجذب القوى الإقليمية.

**ثانيا– خلفية موجزة عن الاشتباكات الأخيرة في يوليو 2025 وأسبابها**

تصاعدت موجة العنف الأخيرة في السويداء بشكل حاد في الفترة من 11 إلى 13 يوليو/تموز 2025. كان الشرارة المباشرة سلسلة من عمليات الخطف والهجمات المتبادلة بين القبائل البدوية السنية المحلية والميليشيات الدرزية. بدأت الاشتباكات بعد اختطاف تاجر درزي من قبل قبائل بدوية، مما أدى إلى أعمال انتقامية من قبل الجماعات الدرزية المسلحة.

تدخلت القوات الحكومية السورية، بزعم "استعادة النظام". ومع ذلك، تشير التقارير إلى أن هذه القوات اشتبكت لاحقًا مع ميليشيات الدروز، وفي بعض الحالات، هاجمت المدنيين مباشرة. سرعان ما انجر الكيان الإسرائيلي المجاور إلى العنف، حيث شن غارات جوية بالقرب من السويداء ودمشق، مؤكداً أن تدخله يهدف إلى حماية الطائفة الدرزية. هذا التدخل الخارجي زاد من تعقيد ديناميكيات الصراع. أسفرت الاشتباكات عن سقوط عدد كبير من الضحايا ونزوح واسع النطاق، مما أثار مخاوف إنسانية عاجلة.

اندلعت هذه الاشتباكات الأخيرة في السويداء في أعقاب سقوط حكومة بشار الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024. في حين أن هذا التغيير في النظام احتفل به بعض الدروز في البداية ، فإن الحكومة الانتقالية الجديدة، التي يقودها فصائل إسلامية سنية ، أثارت مخاوف بين الأقليات المتنوعة في سوريا. يمكن تفسير العنف الحالي، الذي يشمل الدروز والقبائل البدوية وقوات الحكومة الجديدة، كنتيجة مباشرة لهذا التحول الكبير في السلطة. تكافح السلطات الجديدة من أجل ترسيخ سيطرتها في جميع أنحاء البلاد، مما يسمح للتوترات الطائفية

القائمة بالظهور أو التكثف في غياب قبضة النظام السابق الاستبدادية. هذا يشير إلى نمط أوسع من عدم الاستقرار وزيادة ضعف مجتمعات الأقليات في سوريا ما بعد الأسد، مما يجعلها عرضة للعنف المستهدف.

**رابعا – أهمية التقرير وأهدافه في توفير بيانات موثوقة**

يهدف هذا التقرير إلى توحيد وتجميع المعلومات المجزأة من مختلف المصادر الصحفية والرسمية لتقديم صورة أوضح وأكثر شمولاً للتكلفة البشرية للصراع الأخير في السويداء. يتمثل الهدف الأساسي في تصنيف الضحايا حسب انتمائهم (الدروز، القوى الأمنية السورية، القبائل البدوية) كما هو مطلوب، مما يوفر فهماً دقيقاً لتأثير الصراع. سيسلط التقرير الضوء أيضًا على التعقيدات المتأصلة والتحديات الكبيرة المرتبطة بجمع البيانات والتحقق منها في منطقة صراع متقلبة، مما يؤكد القيود المفروضة على المعلومات المتاحة.

أعداد الضحايا (القتلى) في السويداء

**خامسا – العدد الإجمالي للضحايا**

قدمت التقارير الصادرة عن مختلف الهيئات أرقامًا متباينة بشأن العدد الإجمالي للضحايا في السويداء خلال اشتباكات يوليو/تموز 2025.

- تقارير المرصد السوري لحقوق الإنسان **(SOHR)** قدم المرصد السوري لحقوق الإنسان، وهو منظمة مراقبة حرب مقرها المملكة المتحدة، أرقامًا متفاوتة ولكنها مرتفعة باستمرار. أشارت التقارير المبكرة إلى مقتل 594 شخصًا على الأقل أو ما يقرب من 600 شخص منذ 13 يوليو/تموز. أشارت التحديثات اللاحقة من المرصد إلى مقتل 89 شخصًا على الأقل، بينهم طفلان وامرأتان و14 من أفراد قوات الأمن ، ثم 99 قتيلاً ، وأكثر من 300 بحلول 16 يوليو/تموز. وأشار رقم أكثر شمولاً للمرصد إلى مقتل 516 مقاتلاً ومدنياً على الأقل ، ووصل أعلى رقم أورده المرصد إلى أكثر من 718 قتيلاً منذ 13 يوليو/تموز.
- تقارير الشبكة السورية لحقوق الإنسان **(SNHR)** وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وهي منظمة حقوق إنسان بارزة أخرى، مقتل 321 سورياً على الأقل، بينهم ستة أطفال وتسع نساء، منذ 13 يوليو/تموز. وأشارت أرقامها الأولية في 16 يوليو/تموز إلى مقتل 169 سورياً على الأقل.
- بيانات وزارة الداخلية السورية :أوردت البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الداخلية السورية أرقامًا أقل بكثير، حيث ذكرت في البداية سقوط أكثر من 30 قتيلاً وحوالي 100 جريح. وبحلول صباح 16

يوليو/تموز، تجاوز عدد الضحايا 135 قتيلاً. بشكل عام، تمتنع الحكومة السورية عن إصدار أعداد مفصلة للضحايا.

- مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان **(OHCHR)** وتقارير المستشفيات أشار مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى مقتل "المئات" منذ اندلاع العنف الطائفي في 12 يوليو/تموز ، و"مئات القتلى أو الجرحى بين قوات الأمن ومقاتلي الدروز، ووقوع ضحايا أيضاً بين المدنيين الدروز والبدو، بمن فيهم النساء والأطفال وكبار السن". أفاد المستشفى الحكومي في السويداء، وهو الوحيد الذي لا يزال يعمل، باستقبال أكثر من 400 جثة منذ 14 يوليو/تموز ، حيث وصف أحد الموظفين الوضع بأنه "مقبرة جماعية."

تُعد التباينات الكبيرة في أعداد الضحايا المبلغ عنها بين المصادر المختلفة (المرصد السوري لحقوق الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وزارة الداخلية السورية) تحديًا رئيسيًا. من المرجح أن تكون هذه الاختلافات ناتجة عن تباين الفترات الزمنية للتقارير، والمنهجيات المتبعة، والوصول إلى المعلومات في بيئة الصراع الفوضوية. إن هذا التباين ليس مجرد مسألة أرقام مختلفة؛ بل يمثل صراعًا للسيطرة على السرد في منطقة النزاع. إن ميل الحكومة إلى التقليل من الأرقام وتصوير الصراع على أنه ضد "خارجين عن القانون" ، بينما تُفصل جماعات حقوق الإنسان أعدادًا أعلى من الضحايا المدنيين وانتهاكات محددة، يسلط الضوء على كيفية تحول المعلومات نفسها إلى سلاح. هذا يجعل من الصعب للغاية على المراقبين الخارجيين التحقق من الحقيقة الكاملة، ويسهم في الإفلات من العقاب، ويعقد الجهود نحو العدالة والمصالحة.

الجدول 1: إجمالي الضحايا في السويداء (يوليو 2025) حسب المصدر

| المصدر | إجمالي الضحايا المبلغ عنهم (تقديري) | تاريخ التقرير/التحديث |
|---|---|---|
| المرصد السوري لحقوق الإنسان(SOHR) | 594 – 718+ | 13 – 18يوليو2025 |
| الشبكة السورية لحقوق الإنسان(SNHR) | 321+ | 18يوليو2025 |
| وزارة الداخلية السورية | 30 – 135+ | 14 – 16يوليو2025 |
| مستشفى السويداء الوطني | 400+ | 17يوليو2025 |
| مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان(OHCHR) | المئات | 18يوليو2025 |

**سادسا – تصنيف الضحايا حسب الانتماء**

تُظهر التقارير تفصيلاً للضحايا حسب انتمائهم، مما يكشف عن الطبيعة الطائفية المعقدة للصراع وتأثيره على مختلف الجماعات.

- الدروز:
  - أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بوجود 300 درزي بين القتلى، منهم 154 مدنياً، و83 منهم "أُعدموا بإجراءات موجزة من قبل عناصر وزارتي الدفاع والداخلية."
  - قُتل أكثر من 80 مدنياً، معظمهم من الدروز، في "إعدامات ميدانية."
  - تشير أرقام المرصد إلى مقتل 69 مقاتلاً درزياً ، ثم 79 مقاتلاً درزياً بالإضافة إلى 55 مدنياً، 27 منهم أُعدموا بإجراءات موجزة.
  - أشارت تقارير محددة إلى 60 وفاة من الطائفة الدرزية، بينهم امرأتان وطفلان. وذكر تقرير آخر 92 فرداً من الأقلية الدرزية، منهم 28 مدنياً، و21 قُتلوا في إعدامات بإجراءات موجزة من قبل القوات الحكومية.
  - أظهرت شهادات العيان ومقاطع الفيديو المتداولة عبر الإنترنت مسلحين يرتدون زيًا عسكريًا يجبرون رجالاً، بينهم مدنيون دروز، على الركوع في الشارع ثم إطلاق النار عليهم. كما وردت تقارير عن إهانة القوات الحكومية لرجال الدين الدروز ونهب المنازل.
- القوى الأمنية السورية:
  - أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل 14 من أفراد قوات الأمن ، ثم 165 جندياً سورياً.
  - أشارت أرقام أخرى للمرصد إلى مقتل 189 من أفراد وزارتي الدفاع والداخلية و138 من أفراد الأمن السوري على الأقل.
  - ذكرت وزارة الداخلية السورية مقتل 18 من أفراد الجيش السوري.
  - أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بمقتل 10 من أفراد الأمن على الأقل على يد جماعات درزية مسلحة، مع اختطاف آخرين.
  - تشير التقارير إلى أن القوات الحكومية "شاركت بنشاط" في دعم القبائل البدوية خلال الاشتباكات.

- البدو العشائر:
  - أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان بمقتل 18 فرداً من القبائل البدوية ، و18 مقاتلاً بدوياً متحالفاً ، و18 بدوياً.
  - بعد وقف إطلاق النار، يُفيد بأن ميليشيات الدروز استهدفت عائلات بدوية في هجمات انتقامية، مما أدى إلى نزوح جماعي للبدو بعد انسحاب الجيش.
- مدنيون آخرون:
  - شمل إجمالي 321 سورياً قتيلاً، وفقاً للشبكة السورية لحقوق الإنسان، ستة أطفال وتسع نساء.
  - ذكر المرصد السوري لحقوق الإنسان مقتل 40 مدنياً، 27 منهم في "إعدامات موجزة من قبل عناصر وزارتي الدفاع والداخلية."
  - سلط مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الضوء على "تقارير موثوقة عن انتهاكات وتجاوزات واسعة النطاق، بما في ذلك الإعدامات بإجراءات موجزة والقتل التعسفي، وعمليات الخطف، وتدمير الممتلكات الخاصة، ونهب المنازل". كما أشاروا إلى حادثة وقعت في 15 يوليو/تموز قُتل فيها 13 شخصاً على الأقل عندما "أطلق أفراد مسلحون تابعون للسلطات المؤقتة النار عمداً على تجمع عائلي."

الجدول 2: تصنيف الضحايا في السويداء (يوليو 2025) حسب الانتماء والمصدر

| المصدر | مدنيون آخرون | قبائل البدو (مقاتلون( | القوى الأمنية السورية | الدروز (مقاتلون( | الدروز (مدنيون) | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|
| SOHR | 6 ، 40أطفال و 9 نساء (من إجمالي(321 | 18 | 165 ، 14 ، 189 ، 138 | 69 ، 79 ، 46 | 154(من 300 درزي) ، 80+ ، 55 ، 28 (من 92 درزي)4 ، | إعدامات بإجراءات موجزة (83 درزياً) ، إعدامات ميدانية (أكثر من 80 مدنياً) ، إعدامات بإجراءات موجزة (27 درزياً) ، 13 قتيلاً في تجمع عائلي |
| SNHR | 6أطفال و 9 نساء | ضمن إجمالي 321 | ضمن إجمالي 321 | ضمن إجمالي 321 | ضمن إجمالي321 | لم يتم تصنيف دقيق لكل فئة بعد |
| وزارة الداخلية السورية | ضمن إجمالي 30+ | ضمن إجمالي 30+ | 18 | ضمن إجمالي 30+ | ضمن إجمالي+30 | |
| مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) | نساء وأطفال وكبار السن | مدنيون بدو | 10+ | مقاتلون دروز | مدنيون دروز | إعدامات بإجراءات موجزة، سوء معاملة |

**سابعا – ملاحظات حول تضارب البيانات والانتهاكات**

إن التباينات الكبيرة في أعداد الضحايا بين المصادر المختلفة (المرصد السوري لحقوق الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، وزارة الداخلية السورية) تمثل تحديًا كبيرًا. تعود هذه الاختلافات على الأرجح إلى تباين الفترات الزمنية للتقارير، والمنهجيات المتبعة، وصعوبة الوصول إلى المعلومات في بيئة الصراع الفوضوية.

تُسلط تقارير متعددة من منظمات حقوق الإنسان (المرصد السوري لحقوق الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان) الضوء باستمرار على "الإعدامات بإجراءات موجزة" و"الإعدامات الميدانية" و"القتل الممنهج" للمدنيين، وخاصة الدروز، على يد القوات الحكومية أو الجماعات التابعة لها. هذه الأفعال، إذا تم التحقق منها، يمكن أن تشكل جرائم حرب. إن تكرار عبارات مثل "الإعدامات بإجراءات موجزة" و"الإعدامات الميدانية" و"القتل الممنهج" للمدنيين، وخاصة الدروز، على يد القوات الحكومية أو حلفائها، أمر مقلق للغاية. يشير هذا إلى نمط من العنف يتجاوز الخسائر العرضية في المعارك. إن الإشارة المحددة إلى قيام مسلحين بإجبار رجال على الركوع ثم إطلاق النار عليهم يقدم دليلاً دامغاً على الاستهداف المتعمد. هذا الجانب مهم لأنه يشير إلى انتهاكات محتملة للقانون الإنساني الدولي وجرائم حرب، مما يستدعي إجراء تحقيقات مستقلة عاجلة ومحاسبة.

كما تُفصل التقارير عمليات النهب الواسعة النطاق وتدمير الممتلكات الخاصة. إن التأثير الإنساني يمتد إلى ما هو أبعد من الوفيات المباشرة، ليشمل النزوح والحرمان من الموارد الحيوية. فبالإضافة إلى أعداد القتلى المروعة، أدى النزاع إلى نزوح عشرات الآلاف من المدنيين (أكثر من 80 ألفاً وفقاً لتقديرات المرصد السوري لحقوق الإنسان والمنظمة الدولية للهجرة). والأهم من ذلك، أن العنف أدى إلى تعطيل شديد للخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه والكهرباء والاتصالات ، وعرقل إيصال المساعدات الإنسانية الحيوية. المستشفيات غارقة وتكافح لمواجهة تدفق المصابين. هذا الجانب يكشف أن التكلفة البشرية للنزاع متعددة الأوجه، وتؤثر بشكل عميق على الحياة اليومية والصحة والرفاهية طويلة الأجل للسكان المتضررين، مما يخلق أزمة إنسانية متتالية تتطلب اهتمامًا فوريًا.

غالبًا ما يُقدم السرد الرسمي للحكومة السورية الصراع على أنه عملية ضد "قطاع الطرق والمجرمين" بدلاً من الاعتراف بالأبعاد الطائفية أو الاستهداف المحدد للمجتمعات، مما يزيد من عدم تماثل المعلومات.

**ثامنا – أعداد الأسرى والمحتجزين في السويداء**

بدأت الاشتباكات الأخيرة في السويداء بسلسلة من عمليات الخطف المتبادلة بين جماعات درزية وبدوية. أدى اختطاف تاجر درزي من قبل البدو إلى عمليات خطف انتقامية من قبل الجماعات الدرزية، مما أدى إلى التصعيد. تشير التقارير إلى أن تبادل الأسرى كان جزءًا من جهود التهدئة والمفاوضات الجارية بين الأطراف. أفاد مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بوجود "تقارير مقلقة عن تعرض مدنيين وشخصيات دينية ومحتجزين لإعدامات خارج نطاق القانون ومعاملة مهينة ومهينة". على الرغم من عدم تقديم أرقام محددة لـ "المحتجزين"، إلا أن هذا يشير إلى أن أفرادًا قد تم أسرهم أو احتجازهم قبل هذه الانتهاكات. خلال التدخل، ورد أن 10 أفراد من قوات الأمن السورية على الأقل قُتلوا على يد جماعات درزية مسلحة، و"تم اختطاف آخرين" ، مما يشير إلى عمليات أسر من قبل القوات الدرزية. كان أحد المكونات الرئيسية لاتفاق وقف إطلاق النار الذي تم التوصل إليه في 19 يوليو/تموز 2025 هو الإفراج عن "جميع المعتقلين خلال الاضطرابات" ، مما يؤكد حدوث عمليات احتجاز.

إن ندرة البيانات المحددة حول أعداد الأسرى في الاشتباكات الأخيرة تخفي أزمة أعمق وأكثر منهجية للاعتقال التعسفي. ففي حين أن التقارير المباشرة من يوليو/تموز 2025 تشير إلى "عمليات خطف" و"تبادل رهائن" ، هناك غياب ملحوظ لأرقام واضحة وموحدة لـ "الأسرى" بنفس الطريقة التي يتم بها الإبلاغ عن أعداد الضحايا. هذا النقص الظاهري في البيانات المحددة ذو أهمية كبيرة لأنه يشير إلى أن الأفراد الذين تم أسرهم خلال الأحداث الأخيرة قد لا يتم تسجيلهم أو محاسبتهم رسميًا، مما يجعلهم عرضة للوقوع في النمط الأوسع والموثق جيدًا من الاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري الذي ابتليت به سوريا لسنوات. هذا يعني أن أي "أسرى" من سياق السويداء يواجهون مخاطر جسيمة من سوء المعاملة أو التعذيب أو حتى الموت في الحجز، مما يعكس الإحصائيات المروعة من منشآت سيئة السمعة مثل سجن صيدنايا.

**تاسعا – السياق الأوسع للاحتجاز في سوريا**

إلى جانب الاشتباكات المباشرة، تعاني سوريا من أزمة طويلة الأمد وخطيرة تتعلق بالاعتقال التعسفي والاختفاء القسري. لا يزال عشرات الآلاف من الأشخاص في جميع أنحاء سوريا رهن الاحتجاز التعسفي أو الاختفاء القسري.

بعد الإطاحة بحكومة الرئيس الأسد في ديسمبر/كانون الأول 2024، أفرجت جماعات المعارضة عن معتقلين كانوا محتجزين في مرافق الاحتجاز الحكومية السابقة في جميع أنحاء سوريا. أفادت الشبكة السورية لحقوق الإنسان بإطلاق سراح 24,200 معتقل، لكن هذا يمثل جزءًا بسيطًا من أكثر من 100,000 شخص يُعتقد أنهم مفقودون في هذه المرافق. أشارت قناة الجزيرة إلى استنتاج باحثين بأن 80,000 سوري مفقود على الأقل قد قُتلوا، مع العثور على 33,000 فقط وإطلاق سراحهم منذ سقوط الأسد.

قدرت منظمة العفو الدولية أن ما بين 5,000 و13,000 شخص أُعدموا خارج نطاق القانون في سجن صيدنايا بين سبتمبر/أيلول 2011 وديسمبر/كانون الأول 2015. وقدر المرصد السوري لحقوق الإنسان أن 30,000 معتقل قُتلوا في صيدنايا بسبب التعذيب وسوء المعاملة والإعدامات الجماعية منذ عام 2011.

استخدمت الحكومة السورية التعذيب والاختفاء القسري بشكل منهجي كوسيلة لسحق المعارضة لعقود. وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان ما لا يقل عن 2,623 حالة اعتقال تعسفي في العام الماضي، ونُسبت الغالبية العظمى منها إلى القوات الحكومية السورية. حتى يونيو/حزيران 2025، وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان 45,342 حالة وفاة بسبب التعذيب أو ظروف الاحتجاز غير الإنسانية منذ مارس/آذار 2011، بما في ذلك 225 طفلاً و116 امرأة. كما تُظهر بياناتها أن ما لا يقل عن 181,244 فردًا، بينهم 5,332 طفلاً و9,201 امرأة، ظلوا محتجزين أو مختفين قسريًا في مراكز الاحتجاز التي تديرها كيانات مختلفة داخل سوريا بين مارس/آذار 2011 ويونيو/حزيران 2025، مع تصنيف 177,021 منهم على أنهم مختفون قسريًا. وقد تم اعتقال الغالبية العظمى من المعتقلين بسبب مشاركتهم في الحراك الشعبي واحتجازهم تعسفياً دون أي إجراءات قانونية أو قضائية عادلة.

إن قضية الأسرى في السويداء متشابكة مع تحديات المساءلة الأوسع في مرحلة ما بعد الأسد وشرعية الحكومة الجديدة. فقد وقعت الاشتباكات الأخيرة وما تلاها من عمليات احتجاز بعد سقوط نظام الأسد. وفي حين أدى ذلك إلى إطلاق سراح بعض المعتقلين ، فقد سلط الضوء أيضًا على مصير عشرات الآلاف الذين ما زالوا في

عداد المفقودين. إن تعهد الحكومة الانتقالية الجديدة بمحاسبة الجناة وبند اتفاق وقف إطلاق النار بالإفراج عن المعتقلين يمثلان خطوات إيجابية. ومع ذلك، فإن هذه الإجراءات تتكشف على خلفية عقود من التعذيب الممنهج والاختفاء القسري. هذا يعني أن معالجة قضية الأسرى في السويداء لا تتعلق فقط بالنزاع الفوري، بل هي اختبار حاسم لالتزام الحكومة الجديدة بحقوق الإنسان والشفافية والمساءلة، مما سيؤثر بشكل كبير على شرعيتها المحلية والدولية خلال المرحلة الانتقالية المستمرة في سوريا.

إن إلغاء المحاكم الميدانية العسكرية من قبل الرئيس بشار الأسد في سبتمبر/أيلول 2024 ، على الرغم من كونه إصلاحًا قانونيًا، أثار مخاوف بين دعاة حقوق الإنسان بشأن احتمال محو سجلات المحاكم وغيرها من الأدلة المتعلقة بالاختفاء القسري. إن إلغاء المحاكم الميدانية العسكرية، على الرغم من كونه إصلاحًا، يشكل مخاطر على توثيق حالات الاختفاء القسري. إن إلغاء المحاكم الميدانية العسكرية في سبتمبر 2024 يمثل تطورًا قانونيًا مهمًا، بالنظر إلى دورها سيئ السمعة في الحكم على الآلاف بالإعدام دون محاكمة عادلة. وفي حين يبدو ذلك خطوة نحو الإصلاح، يعرب دعاة حقوق الإنسان عن قلقهم من أن هذا القرار قد يؤدي إلى "محو سجلات المحاكم وغيرها من الأدلة المتعلقة بالاختفاء القسري". هذا يشير إلى تأثير سلبي محتمل على جهود المساءلة، حيث قد تُفقد أو تُدمر عن عمد وثائق حاسمة يمكن أن توضح مصير الأفراد المفقودين. هذا يعقد عملية الحقيقة والعدالة والتعويض طويلة الأجل للضحايا وعائلاتهم في جميع أنحاء سوريا.

تضمنت الاحتجاجات في السويداء في عامي 2020 و2022 مطالب بالإفراج عن المعتقلين السياسيين وتوضيح مصيرهم، مما يشير إلى قلق محلي طويل الأمد بشأن الاعتقالات.

الجدول 3: تقديرات أعداد الأسرى والمختفين قسرياً في سوريا (بيانات عامة وسياقية(

| المصدر | عدد المفرج عنهم (إن وجد) | إجمالي الوفيات في الحجز (تراكمي) | إجمالي المعتقلين/المختفين قسرياً (تراكمي) | الفترة الزمنية | ملاحظات محددة |
|---|---|---|---|---|---|
| الشبكة السورية لحقوق الإنسان(SNHR) | 24,200(بعد سقوط الأسد) | 45,342(منذ مارس2011 ) | 181,244+ ( 177,021 مختفون قسريا) | مارس 2011 – يونيو2025 | الغالبية العظمى من قبل القوات الحكومية؛ تعذيب وظروف غير إنسانية |
| منظمة العفو الدولية (Amnesty International) | غير محدد | 5,000 – 13,000 (إعدامات خارج نطاق القانون) | غير محدد | سبتمبر 2011 – ديسمبر 2015 (في صيدنايا) | جرائم ضد الإنسانية |
| المرصد السوري لحقوق الإنسان(SOHR) | غير محدد | 30,000(في صيدنايا) | 10,000 – 20,000(تقديري لسجن صيدنايا) | منذ 2011 (في صيدنايا) | تعذيب وسوء معاملة وإعدامات جماعية |
| الأمم المتحدة(UN) | 33,000(منذ سقوط الأسد) | 14,000+ )بسبب التعذيب حتى سبتمبر) | 95,000تقدير ) SNHRحتى أغسطس) ، 100,000+ (تقدير SNHR للمفقودين) | منذ2011 | استمرار التعذيب وسوء المعاملة ؛ 86% من الاختفاءات القسرية من قبل الحكومة |

**عاشرا – التحديات والقيود في جمع البيانات**

1. صعوبة التحقق من الأرقام في مناطق النزاع

تُشكل مناطق النزاع النشطة مثل السويداء عقبات كبيرة أمام مراقبي حقوق الإنسان المستقلين والصحفيين، مما يحد بشدة من وصولهم إلى المناطق المتضررة. إن الطبيعة المتقلبة وسريعة التطور للاشتباكات، بالإضافة إلى انقطاع الاتصالات ، تجعل من الصعب للغاية تتبع الحالات الفردية، والتحقق من التقارير، والحصول على أرقام دقيقة وفورية للضحايا والمحتجزين. أشار مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى التحدي المتمثل في الحصول على تقديرات موثوقة، على الرغم من الاعتماد على "تقارير موثوقة من عائلات القتلى والشهود العيان."

2. تأثير التحيزات السياسية أو الطائفية على التقارير

تقدم الكيانات المختلفة التي تُصدر التقارير، مثل الحكومة السورية ومختلف منظمات حقوق الإنسان (مثل المرصد السوري لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان)، في كثير من الأحيان روايات متضاربة وأرقام ضحايا متباينة على نطاق واسع. وقد وُصفت بعض المنظمات، مثل المرصد السوري لحقوق الإنسان، بأنها "مؤيدة للمعارضة" أو مناهضة للأسد ، مما قد يؤدي، بغض النظر عن نيتها، إلى تصورات بالتحيز ويؤثر على تركيز أو تفسير تقاريرها.

تُصوّر الحكومة السورية باستمرار الصراع على أنه عملية ضد "خارجين عن القانون" أو "قطاع طرق ومجرمين" ، مما يقلل من شأن الأبعاد الطائفية والضحايا المدنيين، وبالتالي تتحكم في السرد الرسمي. إن تصاعد الخطاب الطائفي على وسائل التواصل الاجتماعي خلال الاشتباكات يزيد من تعقيد القدرة على الحصول على روايات موضوعية وغير متحيزة.

إن النمط المستمر من التباين الواسع في أعداد الضحايا والغياب الشامل للبيانات الرسمية الشاملة يتجاوز مجرد الصعوبات اللوجستية في جمع البيانات. إنه يدل على انهيار أساسي في الثقة بين السلطات والفصائل المسلحة المختلفة والسكان المدنيين، ويتفاقم بسبب الافتقار المتعمد للشفافية من المصادر الرسمية. هذه البيئة تجعل من الصعب للغاية على أي هيئة مستقلة التحقق من الادعاءات، وتساهم بشكل مباشر في الإفلات من العقاب على انتهاكات حقوق الإنسان، وتعيق بشدة أي جهود نحو المصالحة أو العدالة أو التعافي بعد الصراع.

3. غياب البيانات الرسمية الشاملة والمفصلة

يُعد الفشل المستمر للحكومة السورية في إصدار أعداد مفصلة وشاملة ومُتحقق منها للضحايا والمحتجزين قيدًا كبيرًا. عندما يتم تقديم الأرقام، غالبًا ما تكون أقل بكثير من تلك التي تُبلغ عنها المنظمات المستقلة.

بعد الإطاحة بالحكومة السابقة، أفادت التقارير بأن السجلات الرسمية في مراكز الاحتجاز تُركت دون حماية، وتم نهبها، أو تدميرها ، مما زاد من عرقلة الجهود المبذولة لحصر المعتقلين. كان للحكومة السابقة تاريخ موثق في حجب المعلومات بشكل منهجي عن المعتقلين والمختفين قسريًا ، مما يجعل من الصعب تحديد مصير الآلاف.

إن التحديات المتأصلة في جمع البيانات، بالإضافة إلى العوائق العملية مثل انقطاع الاتصالات وإغلاق الطرق ، لها تأثير مباشر وخطير على الجهود الإنسانية. فبدون معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب عن العدد الدقيق للضحايا، وحجم السكان النازحين، والاحتياجات المحددة للمجتمعات المتضررة، تكافح منظمات الإغاثة لتقييم الوضع بفعالية، وتخصيص الموارد، وتقديم المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. هذا يسلط الضوء على علاقة سببية حرجة حيث لا يؤدي نقص البيانات الشفافة والقابلة للتحقق إلى حجب الوضع الحقيقي لحقوق الإنسان فحسب، بل يساهم أيضًا بشكل مباشر في زيادة المعاناة والوفيات بين السكان المدنيين.

**الخاتمة والتوصيات**

1. ملخص للنتائج الرئيسية المتعلقة بأعداد الضحايا والأسرى وتصنيفهم

لقد أدت اشتباكات يوليو/تموز 2025 في السويداء إلى خسائر بشرية كبيرة، حيث بلغت أعداد الضحايا باستمرار المئات، على الرغم من أن الأرقام الدقيقة تختلف اختلافًا كبيرًا بين المصادر بسبب البيئة المتقلبة وتحديات الإبلاغ. وقد كان الصراع مدفوعًا بشكل أساسي بالتوترات الطائفية طويلة الأمد بين ميليشيات الدروز وقبائل البدو السنية، وتفاقم بسبب تدخل القوات الأمنية السورية، التي يُفيد بأنها اشتبكت مع الدروز، وفي بعض الحالات، ارتكبت انتهاكات ضد المدنيين.

تُعد التقارير المتكررة عن "الإعدامات بإجراءات موجزة" و"الإعدامات الميدانية" التي تستهدف المدنيين الدروز على يد القوات الحكومية أو الجماعات التابعة لها، من النتائج المقلقة بشكل خاص، وتشير إلى جرائم حرب محتملة. وفي حين أن الأرقام المحددة والموحدة لـ "الأسرى" من اشتباكات السويداء الأخيرة تقتصر على الإشارة إلى عمليات الخطف وتبادل الرهائن، فإن السياق الأوسع لسوريا يكشف عن قضية واسعة النطاق ومنهجية

تتعلق بالاعتقال التعسفي والتعذيب والاختفاء القسري، والتي تؤثر على عشرات الآلاف من الأفراد على مدى العقد الماضي.

1. توصيات لتعزيز الشفافية والدقة في الإبلاغ عن الضحايا في مناطق النزاع

بناءً على التحليل المقدم، تُقدم التوصيات التالية لتعزيز الشفافية والدقة في الإبلاغ عن الضحايا في مناطق النزاع، وضمان المساءلة، وتخفيف المعاناة الإنسانية:

- الحاجة الملحة لتحقيقات مستقلة ومحايدة :يجب إجراء تحقيقات فورية وشاملة في جميع الانتهاكات المبلغ عنها، وخاصة الإعدامات بإجراءات موجزة، والاستهداف المتعمد للمدنيين، والنهب. يجب أن تكون هذه التحقيقات مستقلة ومحايدة لضمان محاسبة الجناة، بغض النظر عن انتمائهم. هذا أمر بالغ الأهمية لكسر حلقة العنف والإفلات من العقاب. إن المساءلة عن الفظائع أمر بالغ الأهمية لمنع دورات العنف المستقبلية وبناء سلام دائم. إن التقارير المتكررة عن "الإعدامات بإجراءات موجزة" وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان تسلط الضوء على انهيار عميق لسيادة القانون وثقافة الإفلات من العقاب. بدون تحقيقات موثوقة ومحايدة والتزام بمحاسبة الجناة، هناك خطر كبير ومؤكد لاستمرار دورات القتل الانتقامي، مما يزيد من تفاقم الانقسامات الطائفية، ويقوض أي آفاق للاستقرار طويل الأجل في السويداء وعبر سوريا. لذلك، يجب أن تعطي التوصيات الأولوية لإنشاء آليات عدالة فعالة لكسر هذه الدورة المدمرة.
- تعزيز الوصول الإنساني دون عوائق :يجب على جميع أطراف النزاع ضمان وصول آمن ومستمر وغير معاق للمنظمات الإنسانية إلى جميع المناطق المتضررة في السويداء. هذا أمر حيوي لتقييم الاحتياجات، وتقديم المساعدات الحيوية، وتوفير الرعاية الطبية للمصابين والنازحين.
- الشفافية والمساءلة في التقارير الرسمية :تُحث السلطات السورية على اعتماد المعايير الدولية للإبلاغ عن الضحايا والمحتجزين والالتزام بها. ويشمل ذلك تقديم أرقام مفصلة ومُتحقق منها ومحدثة بانتظام، بالإضافة إلى التحقيق علناً في جميع الادعاءات الموثوقة بانتهاكات حقوق الإنسان. هذه الشفافية أساسية لبناء الثقة وتسهيل المصالحة.
- الدعم المستمر لجهود التوثيق المستقلة :يجب على الهيئات الدولية والجهات المانحة مواصلة تقديم الدعم القوي للمراقبين المستقلين لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني (مثل المرصد السوري لحقوق

الإنسان، الشبكة السورية لحقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، هيومن رايتس ووتش). تلعب هذه المنظمات دورًا لا غنى عنه في توثيق الانتهاكات وتقديم بيانات حاسمة في البيئات التي تكون فيها المعلومات الرسمية نادرة أو غير موثوقة.

- معالجة التوترات الطائفية الكامنة وتعزيز الحكم الشامل :يجب بذل الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للتوترات الطائفية في السويداء من خلال عمليات مصالحة حقيقية وآليات حكم شاملة. يتضمن ذلك ضمان مشاركة وحماية جميع مكونات المجتمع السوري المتنوع، وتعزيز الحوار، وبناء هوية وطنية موحدة تتجاوز الانقسامات الطائفية.
- توضيح مصير المفقودين :هناك حاجة ماسة لجهد منسق وواسع النطاق لتوضيح مصير ومكان عشرات الآلاف من الأفراد الذين ما زالوا مختفين قسريًا في جميع أنحاء سوريا، بمن فيهم أولئك من السويداء. يتطلب ذلك تعاونًا من جميع السلطات ذات الصلة ودعمًا فنيًا من كيانات حقوق الإنسان والكيانات الإنسانية.

إن حقبة "ما بعد الأسد" تمثل منعطفًا حاسمًا يحمل فرصًا للإصلاح ومخاطر تجدد الصراع الطائفي. فالأحداث الأخيرة في السويداء، التي وقعت بعد سقوط نظام الأسد ، تمثل مرحلة معقدة في انتقال سوريا. ففي حين أن التغيير في القيادة أتاح نافذة لفرص إصلاح محتملة، مثل إلغاء المحاكم الميدانية العسكرية وإطلاق سراح بعض المعتقلين ، فقد خلق أيضًا نقاط ضعف جديدة لمجموعات الأقليات وفاقم التوترات الطائفية القائمة. لذلك، يجب أن تتبنى التوصيات نهجًا دقيقًا: الاستفادة بنشاط من فرص التغيير الإيجابي (مثل الدعوة إلى مزيد من الشفافية، ودعم جهود المصالحة الحقيقية) مع تنفيذ تدابير قوية في الوقت نفسه للتخفيف من مخاطر تجدد الصراع الطائفي وضمان حماية جميع المجتمعات الضعيفة. هذا التركيز المزدوج أمر بالغ الأهمية لتوجيه سوريا نحو مستقبل أكثر سلامًا وعدلاً.